دور الادراك في تحديد المشكلات المجتمعية
دراسة ميدانية

باسم سرحان
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

مقـــدمة

بما أن دراستنا الميدانية هذه تدور حول احد جوانب المشكلات الاجتماعية نجد من المفيد ان نورد في مقدمتها خلفيه حول التعريفات المتعددة للمشكلات الاجتماعية وحول التصنيفات المختلفة لهذه المشكلات كما اوردها العلماء والباحثون في أدبيات العلوم الاجتماعية. حيث يعرف كل من Fuller & Myers (1941:320) المشكلة الاجتماعية بأنها «حالة أو ظاهرة يراها غالبية الافراد، بما في ذلك ذوو النفوذ الاجتماعي في مجتمع وفي زمن معينين انحرافا عن قيم اجتماعية يحترمها ويقدسها ويخضع لها افراد المجتمع، وتتحكم في أنماط السلوك العام». ويقول مصطفى التير عند استعراضه لهذا التعريف ان له ثلاثة اركان وهي: (أ) وجود قيم ومعايير اجتماعية يحترمها افراد المجتمع ويخضعون لها ويقدسونها ويمتثلون لتوجيهاتها. (ب) ظهور حالة تشكل انحرافا عن بعض القيم والمعايير تتسبب في خلق جو يهدد حالة الاستقرار التي تسود مجتمعا ما خلال فترة زمنية معينة. (جـ) ادراك بعض افراد المجتمع ان ظاهرة معينة قد جنحت عن الطريق السوي. (التير 1981، :16-15).

ويعرف كل من Walsh & Furfey (1958: 1-2) المشكلة الاجتماعية بانها: «انحراف او خروج عن المثل الاجتماعية يجري تقويمه بالجهد الجماعي». ويضيفان بان هذا التعريف يفترض وجود عنصرين للمشكلة وهما: قيام وضع ينظر اليه على انه غير مرغوب او شاذ او خاطىء او غير طبيعي، والادراك بان معالجة هذا الوضع لا تتم الا بالجهد الجماعي وان الفرد عاجز عن معالجته. اما Raab (1973:3) فيقول بان المشكلة الاجتماعية تظهر او تكون موجودة في حالتين وهما: (1) اذا ادت العلاقات السائدة بين الناس الى عرقلة الاهداف الشخصية لعدد كبير من الناس (2) اذا تعرض تماسك المجتمع لتهديد خطير نظرا لعجزه

عن تنظيم العلاقات بين افراده. ويعرف Merton & Nisbet (1961: 780-781) المشكلة الاجتماعية بانها عبارة عن هوة كبيرة بين المعايير الاجتماعية والواقع الاجتماعي او السلوك الفعلي يرى عدد كبير من افراد المجتمع او يرى المتنفذون والاقوياء في المجتمع انه وضع غير مقبول وانه لابد من حشد الجهود الجماعية لاصلاحه ومعالجته. ويضيفان بان للمشكلة بعدين هما: البعد الذاتي الذي يستند الى ادراك الناس وتقويمهم لوضع ما على انه اشكالي او ضار، والبعد الموضوعي الذي يستند الى حجم وانتشار الوضع او السلوك الفعلي الذي يجري تقويمه. ويقول Kane (1962: 4) ان تعريف المشكلة الاجتماعية يشتمل على ثلاثة عناصر وهي: «كونها وضع يمس عددا كبيرا نسبيا من الناس، وان هذا الوضع يشكل تهديدا لرفاه المجتمع كما يحدده النسق القيمي للمجتمع، وان الجهد الجماعي قادر على تصحيح الوضع». ويضيف ان المشكلة الاجتماعية لا تعتبر كذلك الا اذا رأى أو أدرك المجتمع انها كذلك. وهكذا يمكن ان تكون المشكلة قائمة موضوعيا ولكنها غير قائمة ذاتيا. وبالتالي لا يكون واقع او وضع اجتماعي هو العامل الحاسم في تحديد المشكلة وانما كيف يراه الناس. ويخلص كين الى ان المشكلات الاجتماعية تعتمد على ادراك الاوضاع الاجتماعية من خلال النسق القيمي للفرد او للجماعة. ويعرف Rubington & Weinberg (1971:5-6) المشكلة الاجتماعية على انها «وضع او حالة لا تتفق مع القيم التي يحملها معظم افراد المجتمع والذين يتوصلون الى قناعة بضرورة القيام بعمل ما لتغيير هذا الوضع او هذه الحالة «ويعرف Julian (1980:3) المشكلة الاجتماعية بانها «وضع يرى المجتمع انه بحاجة الى اصلاح». ويقول ان اي وضع يصبح مشكلة اجتماعية عندما يرى عدد كبير من الناس او عدد من الاشخاص البارزين والمتنفذين ان هذا الوضع يخالف المعايير والاعراف السائدة وانه لابد من ازالة هذا الوضع او اصلاحه او معالجته بالجهود الجماعية. وبالتالي لكي يتم الاقرار بوجود مشكلة اجتماعية يجب توفر عنصر «موضوعي» وآخر «ذاتي». والعنصر الموضوعي هو الحالة نفسها بينما العنصر الذاتي هو الاعتقاد بضرورة تغيير هذه الحالة.

وتحوي ادبيات العلوم الاجتماعية الغربية منظورين عامين للمشكلات الاجتماعية. ويمكن اطلاق تسمية المنظور القديم على اولهما، كونه المنظور الذي ساد في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين. وكان المنظور القديم يقوم على مفهوم «الشرور» أو «الآفات» الاجتماعية. ولذا اقتصر على دراسة ظاهرة الاجرام باشكالها المختلفة من القتل والسرقات وادمان الكحول والمخدرات الى الجرائم الاخلاقية والقمار، الى ظاهرة الانتحار. واما المنظور الثاني فيعرف بالمنظور الحديث لانه ساد بعد الحرب العالمية الثانية. والمنظور الحديث اكثر شمولا واوسع افقا اذ تجاوز «الآفات» الاجتماعية الى اعتبار العديد من القضايا والاوضاع الاجتماعية المؤذية والكريهة كالفقر والانفجار السكاني وسوء توزيع الدخل ووضع المرأة المتدني والتمييز العنصري والطائفية وخلافها مشكلات اجتماعية. ومن الواضح ان الاوضاع الجديدة تدخل مباشرة في باب القضايا التنموية.

ويمكن القول ان المنظور القديم كان يقتصر في تعريفه للمشكلات الاجتماعية على المشكلات السلوكية ـ الاخلاقية التي يتسبب بها الافراد بينما جاء المنظور الجديد ليشتمل كذلك على المشكلات البنيوية اي التي يسببها تركيب او بناء اجتماعي معين.

ونلاحظ عند مراجعتنا لكتب المشكلات الاجتماعية الغربية، وهي في مجملها كتب تدريس جامعية، انها تتفاوت تفاوتا كبيرا في تناولها للمشكلات تبعا للاساس التصنيفي وان كانت تتقاطع عند التصنيفات العريضة للمشكلات كما يظهر من الاستعراض التالي. يقسم Merton and Nisbet المشكلات الى قسمين رئيسيين ويطلقان على القسم الاول تسمية السلوك الانحرافي، وعلى القسم الثاني تسمية التفكك الاجتماعي. ويضم القسم الاول الاضطرابات العقلية وانحراف الاحداث والجريمة وادمان المخدرات والكحول والانتحار والسلوك الجنسي. ويضم القسم الثاني الازمة السكانية العالمية، والعرق والعلاقات العنصرية والتفكك الاسري والعمل والمكننة والفقر وتفكك المجتمع المحلي والحرب ونزع السلاح.

ويحذو Neubeck (1979) حذوهما اذ يقسم المشكلات الى قسمين عريضين وهما مشكلات جزئية (مايكرو) ومشكلات كلية (ماكرو). ويتناول في القسم الاول نفس المشكلات التي تناولاها، بينما يضيف في الجزء الثاني مشكلات اخرى مثل المدرسة واللامساواة في الفرص التعليمية ومركزية السلطة وتلوث البيئة. ويعالج Kane (1962) المشكلات نفسها تقريبا مع اضافة وضع الاقليات في اميركا كمشكلة اجتماعية بنيوية، كما يدرس ايضا وضع المؤسسات في المجتمع الامريكي مثل المؤسسة الاسرية والدينية والتعليمية. واما Freeman (1973) فيعالج خمس مشكلات بنيوية ثم يعمد الى معالجة المشكلات السلوكية طبقا للمرحلة العمرية فيتناول مشكلات الطفولة والمراهقة والشباب ومتوسطي العمر وكبار السن. ويتميز (Liazos, 1982) عن بقية المؤلفين بتركيزه على المشكلات البنيوية وبمعالجته السياسية لهذه المشكلات. فهو يعرض 13 موضوعا يخصص 12 منها لمشكلات بنيوية مثل التفاوت الطبقي والديمقراطية والنخبة والهيمنة والعمل والاغتراب والامبريالية والجوع واضطهاد النساء والعنصرية والرأسمالية والصحة والمرض، بينما يخصص موضوعا واحدا للسلوك الانحرافي يضمنه الادمان والدعارة والشذوذ الجنسي.

ويمكننا الاستنتاج من هذا الاستعراض السريع لدراسة المشكلات الاجتماعية ان الاتجاه السائد حاليا في هذه الدراسات يرتكز على محورين وهما محور الانحراف السلوكي ـ الاخلاقي (الفردي) ومحور البناء الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية حيث ينظر الى بعض جوانب البناء الاجتماعي نفسه كاوضاع غير مرغوبة ومؤذية لقطاعات اجتماعية عريضة مثل سوء توزيع الدخل والتمييز العنصري والمشكلات السياسية والتعليمية والاسرية. ونخلص من هذا العرض الشامل لتعريف مفهوم المشكلات الاجتماعية ولتصنيف هذه

المشكلات في الادبيات السوسيولوجية الى طرح هدف بحثنا الذي يتمثل في رؤية الطلبة الكويتيين في جامعة الكويت للمشكلات الاجتماعية التي واجهت مجتمعهم خلال النصف الاول من الثمانينات.

هدف الدراسة

لهذه الدراسة هدفان وهما: اولا، قياس ادراك او تصور طلاب وطالبات جامعة الكويت لأبرز المشكلات التي واجهت مجتمعهم خلال النصف الاول من الثمانينات 1986) (1981 -. وثانيا، اجراء اختبار تطبيقي على الطرح النظري السائد في ادبيات العلوم الاجتماعية والذي يقول بأن الادراك احد عنصرين اساسيين في تكوين المشكلة الاجتماعية. ولقد ذهب عدد من العلماء الى اعتبار الادراك العنصر الاهم لانه اذا لم يشعر عدد كبير من افراد المجتمع بان وضعا ما غير مرغوب فيه، أو أنه اشكالي، فلا يمكن اعتبار هذا الوضع مشكلة اجتماعية بحاجة الى بذل جهود جماعية لحلها. فالوعي بوجود مشكلة شرط ضروري لاعتبار وضع اجتماعي ما وضعا اشكاليا. والادراك هو الذي يعكس الوعي. ومن هنا تبرز اهمية قياس الادراك الذي يحدد البعد الذاتي للمشكلة واما العنصر الثاني في المشكلة الاجتماعية وهو البعد الموضوعي فيها فيتمثل في حجم المشكلة او عدد الذين يشكل الوضع الاشكالي خطرا عليهم أو على مصالحهم وقيمهم واخلاقياتهم. ونحن غير معنيين في دراستنا هذه بقياس البعد او الجانب الموضوعي للاوضاع والسلوكيات التي يرى الطلاب والطالبات انها مشكلات مجتمعية. ولذا فاننا لن نقوم بقياس البعد الموضوعي للمشكلات بحد ذاته، وان كنا سنحاول اظهار التطابق او التعارض بين البعدين الذاتي والموضوعي بالنسبة لبعض الظواهر التي تعتبر مشكلات مجتمعية.

وسوف نركز بشكل خاص على اختبار العناصر التي تحدد الادراك ضمن المفهوم السوسيولوجي للمشكلات الاجتماعية الذي طرحه Merton & Nisbet (1961) في كتابهما الكلاسيكي «المشكلات الاجتماعية المعاصرة». فقد ذكرا ان المفهوم السوسيولوجي للمشكلات الاجتماعية يتضمن ستة عناصر متشابكة وهي (1) المعيار الاساسي للمشكلة الاجتماعية الذي يقوم على وجود تفاوت بارز او كبير بين المعايير الاجتماعية والواقع الاجتماعي (2) الجذور الاجتماعية للمشكلة (3) قضاة المشكلات الاجتماعية، اي اولئك الذين يعرفون المشكلات الكبرى في المجتمع (4) المشكلات الظاهرة والمشكلات المستترة (5) رؤية المشكلات الاجتماعية (6) الايمان او الاعتقاد بالقدرة على اصلاح الوضع غير المرغوب فيه. وسنقوم باختبار العنصر الخامس في هذا المفهوم وهو عنصر الادراك الاجتماعية. وسوف نوجه عنايتنا الى بعض العوامل التي تساعد في تكوين الادراك مثل وسائل الاعلام ومدى حدة المشكلة او حدة الوضع الاجتماعي نفسه وقرب أو بعد الافراد عن المشكلة ومدى ما تمسهم شخصيا. وهذا بدوره يؤثر في درجة الاجماع حول اعتبار وضع ما ضارا او مؤذيا وخصوصا بالنسبة للمشكلات الاخلاقية ـ السلوكية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة طرح سؤال رئيسي واحد لقياس رؤية الطلاب والطالبات للمشكلات الاجتماعية التي تواجه مجتمعهم. والسؤال الذي طرح الطلاب هو التالي: «ما هي بنظرك او في رأيك ابرز او اهم المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي؟». ولقد تعمدنا في حالة اربع شعب دراسية (تضم 210 طلاب وطالبات) طرح السؤال مع حذف كلمة «الاجتماعية» كصفة للمشكلات في محاولة لمعرفة ما اذا كانت كلمة «اجتماعية» تؤثر على تعدادهم لمشكلات معينة قد ترسخ في اذهانهم على انها ذات طبيعة اجتماعية. ولقد كان هذا الاسلوب مفيدا اذ لم يظهر اي فرق في المشكلات التي تم ذكرها بين المجموعة التي اجابت على طلب تحديد ابرز «المشكلات الاجتماعية» والتي اجابت على طلب تحديد ابرز «المشكلات» التي تواجه المجتمع الكويتي. وبما ان اهتمام الدراسة مقصور على التوصل الى الاوضاع والسلوكيات الاجتماعية التي يرى الطلاب انها تمثل «مشكلات اجتماعية» فاننا لم نهتم اهتماما حقيقيا بقياس رأيهم في أسباب هذه المشكلات او في طرق حلها.

العينة: تتألف عينة الدراسة من 1200 طالب وطالبة من الكويتيين الذين درسوا في جامعة الكويت خلال الاعوام الاكاديمية 1982/1981 - 1986/1985. ومجموع هذه الاعوام الدراسية خمسة، ولكننا اتبعنا التقسيم الميلادي فاصبحت تشمل ستة اعوام منها اربعة اعوام كاملة 82، 83، 84، 85، والنصف الاخير من عام 1981 ثم النصف الاول من عام 1986. ولقد تعمدنا استطلاع آراء 200 طالب وطالبة من كل عام ميلادي. وتتألف العينة من الطلاب والطالبات الذين قمنا بتدريسهم خلال الاعوام المذكورة اضافة الى استطلاع آراء بعض الشعب الدراسية للزملاء استكمالا للعدد المطلوب.

وعينة الدراسة عينة غير عشوائية وبالتالي فهي غير ممثلة لطلاب وطالبات الجامعة خلال سنوات الدراسة. والواقع ان عدم التمثيل الاحصائي الدقيق لمجتمع الدراسة (طلاب وطالبات جامعة الكويت) لا يقلل من اهميتها نظرا لأن هدف البحث هو قياس صحة مفهوم نظري يتضمن عدة فرضيات، اضافة الى التوصل الى صورة تقريبية عن نمط تفكير الطلاب والطالبات الجامعيين الكويتيين في المشكلات التي تواجه مجتمعهم. ومن المعروف ان العينات غير الاحتمالية كالعينة العرضية والعينة الحصية عينات مقبولة ومستخدمة اذا لم يكن هدف البحث التوصيف والتعميم الدقيقين من العينة الى مجتمع الدراسة. فقد ذكرت سلتيز وزملاؤها في كتابهم «طرق البحث في العلاقات الاجتماعية» ان العينات غير الاحتمالية او العرضية تستخدم في قياس الرأي العام والاتجاهات وفي محاولات القاء الضوء على بعض القضايا وتفهمها افضل. واضافت انه في بعض الحالات كدراسة آراء وانطباعات الطلاب يلجأ الاساتذة الى استطلاع آراء عينة غير عشوائية من طلابهم ويقومون بالتعميم منها الى مجموع الطلاب (Selltiz, 1961: 516)

ومما يزيد ثقتنا بان درجة التحيز في العينة قليلة كونها تشمل طلبة من كافة السنوات الدراسية ومن كافة التخصصات. ولقد أتى التنوع في التخصصات اساسا عن طريق تدرسينا لمادة «المدخل في علم الاجتماع» والتي هي متطلب جامعي عام على كافة طلبة الجامعة ان يأخذوه كمادة اختيارية قبل تخرجهم. ولذا فقد اشتملت العينة على طلبة من كافة التخصصات بدءا بالعلوم الاجتماعية مرورا بالدراسات الانسانية والحقوق وانتهاء بالعلوم الطبيعية والهندسيه. وجاء توزيع عينة الدراسة كالتالي:

النوع: (700) اناث و (500) ذكور. وترجع زيادة عدد الاناث الى الشعب الدراسية في كلية البنات والتي لا تضم ذكورا، بينما الشعب في الكليات الاخرى ككلية الآداب وكلية العلوم وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية مختلطة وذات غالبية رجالية.

التخصص: (760) تخصصات ادبية، و (440) تخصصات علمية.

السنة الدراسية: (420) سنة اولى، (285) سنة ثانية، (260) سنة ثالثة، و(235) سنة رابعة.

ولقد قمنا بتحليل لتأثير النوع والتخصص والسنة الدراسية على تصور الطلبة للمشكلات الاجتماعية فوجدنا ان النوع كمتغير يؤثر في ادراك بعض الاوضاع كمشكلات وفي عدم ادراك بعضها الاخر كمشكلات كما سنرى عند تحليل نتائج الدراسة. ولم نجد اي تأثير للتخصص او للسنة الدراسية على تصور الطلبة للمشكلات التي تواجه مجتمعهم. وبناء على هذا الاستعراض يمكننا القول ان حجم العينة وتركيبها يعطينا الثقة بانها غير متحيزة كثيرا في اختيارها رغم انه اختيار عرضي، وانها تخدم هدف دراستنا خدمة وافية. وبالتالي ربما يمكننا القول بشيء من الحذر ان نتائج الدراسة تعكس الى حد كبير ادراك ونمط تفكير الطلبة الكويتيين الجامعيين خلال النصف الاول من الثمانينات.

النتائج

يتكون تحليلنا للبيانات من العناصر التالية:

اولا: عرض للمشكلات التي تواجه المجتمع الكويتي كما يراها الطلبة الجامعيون من الكويتين.

ثانيا: الادراك والمشكلات: ويتم تحليل هذا الجانب من خلال تحليل (أ) بعض محددات الادراك، ومن خلال (ب) قياس مدى الاجماع حول المشكلات داخل عينة الدراسة، ثم من خلال قياس (جـ) مدى أو درجة التطابق بين البعدين الذاتي والموضوعي للمشكلات المطروحة من قبل افراد العينة.

أولا: المشكلات كما يراها الطلبة: بلغ مجموع الاستجابات التي سجلها افراد العينة 4778 استجابة بمعدل اربع استجابات (اي تعداد اربع مشكلات) للفرد الواحد. وكان هناك

تفاوت شديد بين الطلبة في ادراكهم لعدد المشكلات التي تواجه مجتمعهم. فلقد قال طالبان ان المجتمع الكويتي لا يواجه اية مشاكل، بينما ذكر طالب واحد ان المجتمع الكويتي يواجه 21 مشكلة، وذكر 40 طالبا وطالبة ان المجتمع الكويتي يواجه اكثر من عشر مشاكل. ثم توزع ما تبقى من الطلبة في رؤيتهم لعدد المشكلات التي يواجهها مجتمعهم ما بين مشكلة واحدة وعشر مشاكل. ويؤكد هذا التوزيع لتعداد المشاكل دور الادراك في تحديد المشكلات. ولقد بلغ مجموع المشكلات التي ذكر الطلبة ان المجتمع الكويتي يواجهها 56 مشكلة مقسمة من حيث الفئات العريضة الى 19 فئة يوضحها الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1)

المشكلات حسب الفئات العريضة

فئة المشكلة	عدد المشكلات	عدد الاستجابات	النسبة المئوية لمجموع الاستجابات (٪)
1) مشكلات اسرية	11	2130	44,5
2) مشكلات الشباب	3	476	10,0
3) مشكلات الادمان	2	322	6,7
4) مشكلات اقتصادية	8	252	5,3
5) مشكلة السكن	1	170	3,6
6) الجهاز الاداري	3	162	3,4
7) حوادث المرور	1	150	3,1
8) مشكلات سياسية	4	136	2,9
9) مشكلات ثقافية	3	132	2,8
10) مشكلات اخلاقية	6	124	2,6
11) التركيب السكاني	1	124	2,6
12) الترفيه / الترويح	2	122	2,5
13) التمييز الاجتماعي	3	112	2,3
14) مشكلات دينية	2	108	2,2
15) الجريمة	1	72	1,5
16) الامية	1	50	1,0
17) مشكلات تعليمية	2	48	1,0
18) القوى العاملة	1	48	1,0
19) وضع المرأة	1	40	0,8
المجمـــــوع	56	4778	99,7

يتضح لنا من الجدول السابق ان المشكلات الأسرية تحتل مكان الصدارة في ادراك الطلبة الكويتيين للمشكلات التي تواجه مجتمعهم. وتضم هذه الفئة اكبر عدد من المشكلات (11 مشكلة) وتحوز على اكبر عدد من الاستجابات (2130 استجابة او 44,5 من مجموع الاستجابات). وتلي المشكلات الاسرية ولكن بفارق كبير مشكلات الشباب التي حظيت ب (476) استجابة او 10٪ من مجموع الاستجابات. وتلي ذلك مشكلة الادمان التي حظيت بـ (322) استجابة او 6,7٪ من مجموع الاستجابات. ثم تليها المشكلات الاقتصادية التي حظيت بـ (252) استجابة او 5,3٪ من مجموع الاستجابات. وهكذا حتى نصل الى «وضع المرأة» الذي حظى باربعين استجابة فقط أو 0,8٪ من مجموع الاستجابات.

ونود الاشارة هنا الى ان عدد المشكلات الذي يدخل ضمن فئة معينة عامل قليل الاهمية في اظهار وزن المشكلة وان العامل الحاسم هو عدد الاستجابات التي تحوزها الفئة. وبكلام آخر ان المهم عدد الذين يجمعون على ان وضعا ما هو مشكلة اجتماعية. فالمشكلات الاقتصادية مثلا تحتل المرتبة الثانية من حيث عددها (8 مشكلات) ولكنها لا تحوز سوى 5,3٪ من الاستجابات مما يجعل الاجماع حولها اضعف كثيرا منه في حال المشكلات الاسرية ومشكلات الشباب. فمشكلة الطلاق وحدها من بين المشكلات الاسرية حازت على استجابات توازي ثلاث اضعاف ما حازت عليه المشكلات الاقتصادية الثماني مجتمعة (810 استجابات للطلاق مقابل 252 استجابة للمشكلات الاقتصادية).

وتقودنا هذه المقارنة الى التوقف عند مسألة نظرية مهمة ومعقدة تواجه دارسي المشكلات الاجتماعية وهي دور العدد في تحديد المشكلة. ولقد ناقش Merton & Nisbet (1961) وغيره من العلماء هذه المسألة ولم يصلوا الى نتيجة حاسمة حولها. فالعديد من التعريفات تقول ان المشكلة الاجتماعية وضع يرى عدد «كبير» او عدد «بارز» من الناس انه كذلك. ولكن لم يتم التوصل الى اي اتفاق كمي بخصوص تحديد هذا العدد «البارز» أو «الكبير». فهل المقصود ان يرى اكثر من 50٪ من الناس انه وضع غير سوي، او المقصود ان ترى نسبة منهم ذلك: 30٪ أو 20٪ أو أية نسبة اخرى؟ ولا يتوفر لدينا او لدى غيرنا من الباحثين اجابة على ذلك.

ولقد أوقعنا هذا الغموض في حيرة بالنسبة لتحديد الخط الفاصل للأوضاع التي يعتبرها الطلبة مشكلات اجتماعية والاوضاع التي لا يعتبرونها كذلك كمجموعة بالرغم من ان بعضهم قد اعتبرها مشكلات بشكل فردي. وبكلام اخر ما هي نسبة الاستجابات التي يحظى بها اي وضع تم ذكره من قبل الطلبة والتي تمكننا من القول ان هذا الوضع يرقى الى مصاف المشكلة الاجتماعية؟ ومن الواضح ان اي حد فاصل نضعه على شكل عدد او نسبة استجابات يظل اختياريا. وامامنا اسلوبان لمعالجة هذه المعضلة معالجة جزئية. ويرتكز الاسلوب الاول على القول بان اي وضع لا يجمع عليه 10٪ أو اكثر من افراد العينة، اي 120 فردا على الاقل، لا يمكن اعتباره مشكلة اجتماعية من زاوية الحكم او

البعد الذاتي للمشكلة. واذا طبقنا هذا المعيار يصبح عدد المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الكويتي بنظر الطلبة 13 مشكلة وليس 56 وهكذا تخرج اوضاع اجتماعية عديدة مثل «التقليد الاعمى للغرب» و «الطائفية» و «الوساطة» و «الزواج باجنبية» و «الهوة بين الاجيال» و «الجريمة» و «الامية» من مجال المشكلات الاجتماعية لان من يرون انها كذلك قلة ضئيلة من الطلبة.

وأما الاسلوب التحليلي الثاني في معالجة المسألة فيتمثل في اعتبار كافة الاوضاع التي ذكرت مشكلات اجتماعية وان كانت تتفاوت من حيث اهميتها بنظر الطلبة تفاوتا شديدا. وهنا تصبح ظاهرة الطلاق مشكلة اكثر اهمية على الصعيد الذاتي من ظاهرة التعصب القبلي والعشائري او من نقص الترفيه او الفقر او ظهور الاحزاب او التحجب. ويمكننا الاستعانة بالتصور الذي طرحه Becker (1967: 11-13) حول المراحل الخمس التي تمر بها الظاهرة قبل اعتبارها مشكلة اجتماعية في فترة معينة من حياة مجتمع معين. والمرحلة الاولى من المراحل الخمس تشير الى ادراك فرد او جماعة لظاهرة اجتماعية على انها مصدر خطر على جانب او اكثر من جوانب الحياة السائدة في المجتمع وبالتالي يدعو الى محاربتها والقضاء عليها. واما المرحلة الثانية فتتميز بانتشار الاحساس بين عدد كبير من افراد المجتمع بالمشكلة الاجتماعية.

وربما يكون الاسلوب الثاني أسلم تحليليا لتفادي الموقف الاختياري او الانتقائي في تحديد الخط الفاصل عدديا بين ما هو «مشكلة» وما هو «ليس مشكلة» كما يفيدنا في التوصل الى تقسيم اخر للمشكلات الى رئيسية ومتوسطة وثانوية. والمشكلات الرئيسية هي التي تلقى درجة عالية من الاجماع حولها، بينما تلقى المشكلات المتوسطة درجة اقل من الاجماع، وتلقى المشكلات الثانوية او الهامشية قدرا ضئيلا من الاجماع. ولهذا التقسيم فائدة اخرى اذ انه يميز بين الاوضاع التي اصبحت اشكالية بنظر الناس وبين الاوضاع التي قد تكون في طريقها لان تصبح كذلك. وتنطبق هذه الصفة على ما سميناه بالمشكلات متوسطة الحجم والتي ربما تكون في طريقها للتحول الى مشكلات رئيسية عندما يزداد الاجماع حول كونها كذلك مثل قضية «التمييز الاجتماعي» و «غلاء المعيشة» و «الجريمة» و «الزواج باجنبية» و «الوساطة». واما المشكلات الثانوية فهي اوضاع تزعج نسبة ضئيلة من الناس ومن الممكن اعتبارها لا تزال بعيدة عن التحول الى مشكلات اجتماعية رئيسية اجتماعية بنظر المجتمع. ويمكن القول ان المشكلات الثانوية في وضعها الراهن لا تشكل مشكلات اجتماعية بنظر المجتمع، وانها ربما تكون اقرب الى المشكلات المستترة منها الى المشكلات الظاهرة. ولا يعفينا هذا التقسيم الكيفي للمشكلات من المعيار الكمي بأي حال من الاحوال ولذا تجدنا مضطرين للقول بان المشكلات الرئيسية في حال دراستنا الراهنة هي التي تحظى باجماع 10٪ أو أكثر من افراد العينة، وان المشكلات المتوسطة هي التي تحظى باجماع ما بين 5٪ و 10٪ من افراد العينة، وان المشكلات الثانوية هي التي تحظى باجماع اقل من 5٪ من افراد العينة.

واذا اخذنا بهذا التقسيم لاغراضنا التحليلية يمكننا القول ان المشكلات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الكويتي بنظر الطلبة الجامعيين الكويتيين هي المشكلات رقم 1 - 13 والتي تتدرج من «الطلاق» الى «قضاء وقت الفراغ». كما يمكننا القول ان المشكلات المتوسطة هي المشكلات رقم (14 - 24) والتي تتدرج من «التقليد الاعمى للغرب» الى مشكلة «المناخ» (انهيار سوق الاوراق المالية في الكويت عام 1982) وما تبقى من اوضاع يصبح مشكلات ثانوية (الرقم 25 - 56) والتي تتدرج من «الامية» الى «اثر الحرب العراقية ـ الايرانية على الكويت»، انظر الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)
تعداد المشكلات افراديا

المشكلة	عدد الاستجابات	نسبة الاستجابات الفعلية الى المحتملة	المشكلة	عدد الاستجابات	نسبة الاستجابات الفعلية الى المحتملة
1) الطلاق	810	67,5	29) عزوف الشباب عن الزواج	36	3,0
2) الادمان	302	25,1	30) الترف والاسراف	34	2,8
3) تعدد الزوجات	284	23,6	31) الانحلال الاخلاقي	30	2,5
4) العنوسة	236	19,6	32) التضخم الوظيفي	30	2,5
5) غلاء المهور	228	19,0	33) الفساد الاداري	26	2,1
6) انحراف الشباب	218	18,2	34) التدين (العودة للدين)	26	2,1
7) التفكك الاسري	212	17,6	35) العزوف عن التعليم	26	2,1
8) السكن	170	14,1	36) الاختلاط	22	1,8
9) انحراف الاحداث	166	13,8	37) عدم التحجب	22	1,8
10) الخدم	154	12,8	38) سيطرة القيم المادية	22	1,8
11) المرور	150	12,5	39) مشاكل جامعية	22	1,8
12) التركيب السكاني	124	10,3	40) عدم الاختلاط	20	1,6
13) قضاء وقت الفراغ	116	9,7	41) التفرقة بين كويتي وغير كويتي	20	1,6
14) تقليد الغرب	106	8,8	42) الخمور	20	1,6
15) الوساطة	106	8,8	43) التحجب	18	1,5
16) الطائفية	102	8.5	44) التعصب القبلي والعشائري	16	1,3
17) الجنس الثالث	92	7,6	45) الزواج المبكر	14	1,1
18) الزواج باجنبية	88	7,3	46) انخفاض اسعار النفط	14	1,0
19) الابتعاد عن الدين	82	6,8	47) العزوف عن العمل اليدوي	12	1.0
20) الفوارق الاجتماعية	80	6,6	48) مشكلة بدون جنسية	12	0.8
21) الجريمة	72	6,0	49) الحرية الزائدة	10	0,8
22) غلاء المعيشة	68	5,6	50) سوء توزيع الدخل	10	0,8
23) الهوة بين الاجيال	62	5,1	51) ظهور الاحزاب	10	0,6
24) ازمة المناخ	62	5,1	52) الفقر	8	0,6
25) الامية	50	4,1	53) الحرب الايرانية ـ العراقية	8	0,5
26) القوى العاملة	48	4.0	54) نقص الترفيه	6	0,5
27) بطالة الخريجين	44	3,6	55) المسنون	6	0.3
28) وضع المرأة	40	3.3	56) التمسك بالتقاليد البالية	4	
المجمـــــوع				4778	

واذا طبقنا نفس الاسلوب في تقويمنا لفئات المشكلات العريضة التي ذكرها الطلبة نجد أن فئتين فقط من أصل 19 فئة تقعان ضمن المشكلات الرئيسية بنظر أفراد العينة وهما فئة المشكلات الاسرية ومشكلات الشباب. كما تقع فئتان أخريان فقط ضمن فئات المشكلات المتوسطة وهما مشكلة الادمان والمشكلات الاقتصادية. وأما الخمس عشرة فئة الباقية فتكون في مرتبة المشكلات الثانوية لانها حظيت بأقل من 5٪ من الاستجابات (راجع الجدول رقم 1). ونجد من المفيد عرض المشكلات الافرادية ضمن الفئات الرئيسية استكمالا لرؤية الطلبة للمشكلات التي تواجه مجتمعهم.

المشكلات الاسرية: وتضم حسب الاهمية مشكلات: (1) الطلاق (2) تعدد الزوجات (3) العنوسة (4) غلاء المهور (5) التفكك الاسري (6) الخدم (7) زواج الكويتي بغير الكويتية (أجنبية) (8) الهوة بين الاجيال (9) عزوف الشباب عن الزواج (10) الزواج المبكر (11) وضع المسنين.

مشكلات الشباب: وتضم حسب الاهمية مشكلات: (1) انحراف الشباب (2) انحراف الاحداث (3) الجنس الثالث (سنقوم بتعريف هذه المشكلة في مكان لاحق من الدراسة).

مشكلة الادمان: وتضم مشكلة ادمان المخدرات أساسا من قبل الشباب (302 استجابة) ومشكلة ادمان الكحول (20 استجابة).

المشكلات الاقتصادية: وتضم حسب الاهمية: (1) غلاء المعيشة (2) أزمة المناخ (3) بطالة الخريجين (4) الترف والاسراف (5) انخفاض اسعار النفط (6) العزوف عن العمل اليدوي (7) سوء توزيع الدخل (8) الفقر.

وأما الصورة التفصيلية للمشكلات المتوسطة فهي كالتالي:

مشكـــلة السكن للكويتيين.

الجـــهاز الاداري أو الحكومي: ويشتمل على ثلاث مشكلات وهي حسب الاهمية: الوساطة والفساد الاداري والتضخم الوظيفي. والواقع انه قد برزت شكوى مريرة من الوساطة التي يسميها الطلبة «فيتامين و» والتي يرون انهم بدونها لن ينجزوا معاملاتهم ولن يحصلوا على مراميهم في دوائر الدولة.

حـــوادث المرور والاضرار التي تنتج عنها بشريا وماديا.

المشـــكلات السياسية: وتتركز أساسا في مشكلة الطائفية. وتليها بشكل هامشي جدا مشكلة ظهور الاحزاب ومشكلة التعصب القبلي ومشكلة الحرب العراقية ـ الايرانية واثرها على الكويت.

المشـــكلات الثقافية: وتشتمل على مشكلة رئيسية وهي تقليد الغرب (106 استجابات). وتليها بدرجة أقل أهمية مشكلة سيطرة القيم المادية (22 استجابة). وأخيرا ذكرت بشكل هامشي جدا مسألة التمسك بالتقاليد البالية (4 استجابات).

المشـــكلة السكانية: والتي تتلخص في الشكوى من تعدد الجنسيات ومن الخليط السكاني الذي يعتبرونه أمرا غير مرغوب فيه.

المشـــكلات الاخلاقية: وتشتمل على: (1) عدم التحجب (2) الاختلاط (3) عدم الاختلاط (4) الانحلال الاخلاقي (5) التحجب (6) الحرية الزائدة.

المشـــكلات الدينية: والمقصود تلك التي تتعلق بالسلوك الديني وتشتمل على مشكلة الابتعاد عن الدين (82 استجابة) ومشكلة التدين أو العودة للدين (26 استجابة).

مشـــكلة الترفيه أو الترويح: وتتركز أساسا على «ملء الفراغ» خصوصا للشباب (116 استجابة). بينما تليها بشكل هامشي مسألة نقص وسائل الترفيه (6 استجابات).

مشـــكلة التمييز الاجتماعي: وتشتمل على ثلاث مشكلات أبرزها مشكلة الاصل العائلي، أي التمييز بين الكويتيين على أساس الاصل والنسب حيث يجري تقسيمهم الى «أصلاء» و «غير اصلاء» (80 استجابة). وتليها بشكل أقل أهمية مشكلة التفرقة بين الكويتي وغير الكويتي (20 استجابة) ثم مشكلة «بدون جنسية» (12 استجابة).

يمكننا الاستنتاج من خلال استعراضنا للبيانات المتوفرة حول الادراك الطلبة الجامعيين الكويتيين للمشكلات التي واجهت مجتمعهم في النصف الاول من الثمانينات أن محور رؤيتهم يتركز على المشكلات الاسرية والمشكلات السلوكية ـ الاخلاقية مثل الادمان وانحراف الشباب وانحراف الاحداث وحوادث المرور والانحلال الاخلاقي. وأما المشكلات البنيوية كالاوضاع الاقتصادية والسياسية والتعليمية فلم تلق سوى التفات عرضي أو كان الاجماع حولها ضعيفا ولا يوازي أهميتها الفعلية وخطورتها الاجتماعية. ومن الامثلة البارزة على ذلك الاجماع الضعيف الذي لقيته مشكلات بنيوية هامة كالامية والعجز في القوى العاملة الوطنية والاعتماد على العمالة الاجنبية ووضع المرأة. ومن الملفت للنظر بمكان ضعف الاهتمام الذي أعطي للمشكلات التعليمية من قبل أكثر فئات المجتمع احتكاكا بالموضوع وهم الطلبة! فلقد حظيت مشكلة زواج الكويتي بأجنبية بضعف عدد الاستجابات التي حظيت بها المشكلات التعليمية تقريبا (88 استجابة للاولى و 48 استجابة للثانية).

ومن الاستنتاجات الملفتة للنظر قلة الاهتمام النسبي الذي حظي به السلوك الديني، كالتدين أو عدمه، والسلوك الاخلاقي ذو الاساس الديني كالتحجب والاختلاط، مقارنة بالمشكلات الاسرية والاقتصادية والسياسية. فقد كنا نتوقع أن يلقى السلوك الديني والسلوك الاخلاقي ذو الاساس الديني اهتماما اكبر كثيرا في ظل الصحوة

الدينية ونتيجة لجهود الاحزاب والجماعات الدينية المكثفة في صفوف طلبة جامعة الكويت في النصف الاول من الثمانينات ومن الادلة البارزة على استنتاجنا هذا أن مشكلة حوادث المرور ومشكلة قضاء وقت الفراغ قد حظيتا بعدد أكبر من الاستجابات مما حظيت به المشكلات الدينية (150 استجابة لحوادث المرور و 116 استجابة لوقت الفراغ مقابل 108 استجابات للمشكلات الدينية). وربما تكون هذه النتيجة مؤشرا على أنه قد يكون حجم الضجة التي تثيرها الجماعات الدينية من خلال منشوراتها واعلامها أقل تأثيرا في تحديد ادراك الطلبة الجامعيين مما يبدو عليه الامر أو مما يعتقده الكثيرون.

ثانيا: **الادراك والمشكلات**: سنتناول في هذا الجزء من الدراسة دور العامل الذاتي (الادراك) في تحديد المشكلة. ومن المعروف أن عدة أمور تدخل في تحديدَ الادراك نفسه من أبرزها: وسائل الاعلام ودورها في تسليط الاضواء على أوضاع معينة دون غيرها، ومدى الاحتكاك المباشر للافراد بالوضع المعني، والنسق القيمي الذي يحمله الفرد وغيرها من العوامل. وتوفر بيانات البحث مادة اختبار تعطى دلالة معقولة على صحة كل من محددات هذا الادراك.

(أ) قياس محددات الادراك الاجتماعية:

1)دور وسائل الاعلام: تلعب الدولة في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد الادراك مواطنيها للمشكلات التي تواجه مجتمعهم من خلال التركيز الاعلامي على بعض الاوضاع ودعوه المواطنين للتعاون مع الدولة في حلها، ولقد برزت صحة هذه المقوله في دراستنا من خلال لبعض المشكلات وهي مشكلة الخدم ومشكلة الخليط السكاني ومشكلة الجنس الثالث ومشكلة القوى العاملة. بالنسبة لمشكلة الخدم وهي المشكلة المتعلقة بالزيادة الكبيرة في اعداد خدم المنازل من الآسيوين في الكويت ومارافق هذه الظاهرة من مظاهر سلبيه على الصعيد الاجتماعي لاحظنا ان افراد العينه موضوع الدراسة لم ينظروا الى ظاهرة الخدم على انها مشكلة فعلية تواجه مجتمعهم سوى في الاعوام سوى في الاعوام 86 ,84 ,85 . فقد ذكر ثمانية طلبة فقط في كل من الاعوام 81 ,82 ,83 أن «الخدم» مشكلة اجتماعية، بينما قفز هذا العدد بشكل بارز الى 44 (خمسة أضعاف ونصف) عام 1984 وبلغ 52 طالبا وطالبة عام 1986. ويتبادر السؤال هنا: ما الذي لفت انظار الطلبة الى أن ظاهرة انتشار خدم المنازل مشكلة اجتماعية؟ فمن المعروف أن خدم المنازل موجودون في الكويت باعداد كبيرة منذ العام 1975، وان ذروة قدومهم كانت خلال الاعوام - 1981 1978. الواقع ان حكومة الكويت، وخصوصا وزارتي التخطيط والداخلية، بدأتا تشكوان عام 1984 بشكل واضح من ازدياد اعداد الخدم ومن تأثير ذلك على الاقتصاد وعلى الاسرة وعلى التوازن السكاني. وقامت وزارة التخطيط باعداد دراسة حول الظاهرة عامي 1983 - 1984 وكذلك فعلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. يضاف الى هذا الكتابات النقدية التي نشرت حول هذه الظاهرة في الصحف. وهذا لا ينفي بالطبع أن

يكون بعض الطلبة قد شعروا من تلقاء انفسهم ونتيجة للخبرة المباشرة بان للخدم آثارا سلبية على تربية الاولاد وعلى التماسك الاسري. ولكن يرجع الفضل الرئيسي في تصعيد هذه المشكلة المستترة الى مشكلة ظاهرة في نظر الطلبة والمجتمع للدولة ولأجهزتها الاعلامية.

وبالنسبة لمشكلة الخليط السكاني تظهر دراستنا أن الشكوى من تعدد الجنسيات في الكويت كانت موجودة دائما، ولكنها ازدادت بعد وقوع الازمة الاقتصادية الكبرى التي ضربت الكويت والمتمثلة بانهيار سوق الاوراق المالية (المناخ) عام 1982. ولقد تلا هذا الانهيار تركيز الحكومة على التركيبة السكانية واعتبارها المشكلة الاولى التي تواجه الكويت. وأخذت الجهات الحكومية تشكو من الخلل في التركيبة السكانية منذ العام 1984. ولكن التركيز الاعلامي المكثف على هذا الوضع حصل بعد نشر خطة التنمية الخمسية للاعوام 1986 - 1990. فقد تناولت الصحافة المشكلة بتوسع وقام مجلس الامة بمناقشتها اكثر من مرة كما تحدث عنها المثقفون والمسؤولون الحكوميون على نطاق واسع خلال الشهور الاولى من عام 1986. وكان محور التركيز تدني نسبة الكويتيين الى مجموع السكان (40٪ للكويتيين مقابل 60٪ لغير الكويتيين) مما اعتبر وضعا شاذاً وغاية في الخطورة. وأظهرت دراستنا أن عدد الطلبة الذين اعتبروا تعدد الجنسيات مشكلة كان ضئيلا في عامي 81 و82 (6 و8 طلبة على التوالي) ثم ارتفع هذا العدد الى 25, 26, 30, 29 خلال الاعوام الاربعة التالية.

وبالنسبة لمشكلة الجنس الثالث يمكننا القول أن هذه المشكلة مشكلة اعلامية بحتة، بمعنى ان وسائل الاعلام ـ وخصوصا الصحافة ـ كانت العامل الوحيد المؤثر في لفت الانظار اليها. فقد ظهرت هذه المشكلة فجأة في الصحافة وجرى تضخيمها كثيرا بحيث اصبحت حديث كل الناس في الكويت لبضعة شهور عام ١٩٨٤. وتتلخص هذه المشكلة في ظهور مجموعات من الشباب الكويتي المراهق الثنائي الجنس Bisexual، أي الذين يعتبرون أنفسهم ذكورا واناثا في آن واحد. ولقد لفت بعض هؤلاء الشباب نظر الصحافة بظهورهم العلني وجرأتهم في الجهر بميولهم وطريقة حياتهم والدفاع عنها. ولقد أظهر المجتمع الكويتي إشمئزازا شديدا من أفراد «الجنس الثالث» وتعالت الدعوات الى القضاء عليهم وضبطهم. ولقد انعكس هذا الضجيج والتركيز الاعلامي في آراء الطلاب التي تم رصدها عام 1984 إذ جاءت مشكلة «الجنس الثالث» في المرتبة الثانية بعد مشكلتي الطلاق والتفكك الاسري من مجموع 48 مشكلة تم ذكرها من قبل عينة ذلك العام. ولقد توقفت الصحافة بعد شهور قليلة عن الاشارة لهذه المشكلة. وبالتالي تراجعت الى موقع هامشي وكاد ينساها الطلبة اذ لم يذكرها ضمن المشاكل الاجتماعية عام ١٩٨٥ سوى 12 طالبا وطالبة. ويبدو أن المشكلة كادت تختفي عام ١٩٨٦ حيث لم يذكرها سوى 4 طلبة.

وأخيرا بالنسبة لمشكلة القوى العاملة التي تتلخص في العجز الكبير في نسبة القوى

العاملة الكويتية الى قوة العمل في الكويت (25 ٪ تقريبا طوال الثلاثين سنة الماضية). ومن المعروف ان هذه المشكلة كانت تواجه الكويت الحديثة باستمرار مما اضطرها للاعتماد على القوى العاملة الوافدة أو المستوردة. ومن الملفت للنظر بمكان أن احدا من الطلبة لم يشر الى هذا الوضع على أنه مشكلة سوى طلاب عينة عام 1986 وهي السنة التي طرحت فيها الدولة الخطة التنموية الخمسية التي تركز على ضرورة تعديل التركيبة السكانية وعلى تطوير القوى العاملة الوطنية كسبيل رئيسي لتحقيق ذلك. ولقد جرت عام ١٩٨٦ حملة اعلامية واسعة من قبل المسؤولين الحكوميين والمثقفين الكويتيين المعنيين بالامر وبعض الكتاب الصحفيين بخصوص تطوير وضع القوى العاملة الكويتية وتم تصوير هذا الوضع على أنه التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الكويتي.

2) الاحتكاك والمشكلة: تقوم هذه الفرضية أساسا على أن الاحتكاك المباشر بالمشكلة أو المعايشة تلعب دورا في رؤية المشكلة والشعور بها بينما البعد عن المشكلة يجعل الشعور بوجودها ضعيفا أو غائبا. ولقد أظهرت البيانات المتوفرة في بحثنا صحة هذه الفرضية. فقد كان للاحتكام المباشر والمعايشة والتأثر بالمشكلة دور واضح في تعريفها على أنها مشكلة اجتماعية. وبرز هذا الامر بأوضح صورة في حال تأثير النوع على ادراك المشكلات. فالمجتمع الكويتي لا يزال الى حد كبير مجتمعا غير مختلط ويشمل عالمين: عالم الرجال وعالم النساء. ولقد أظهرت بيانات البحث أن بعض المشكلات هي مشكلات «نسائية» أساسا بينما بعضها الآخر مشكلات «رجالية» أساسا (انظر الجدول رقم 3).

جدول رقم (3)
النوع وادراك المشكلات

المشكلة	ذكور		أناث		المجموع
	عدد	٪	عدد	٪	
1) تعدد الزوجات	38	13,4	246	86,6	284
2) العنوسة	32	13,6	204	86,4	236
3) غلاء المهور	135	59,2	93	40,8	228
4) السكن	142	83,5	28	16,5	170
5) وقت الفراغ	104	89,6	12	10,4	116
6) عزوف الشباب عن الزواج	—	—	36	100	36
7) الزواج بأجنبية	8	9,1	80	90,9	88
8) وضع المرأة	5	12,5	35	87,5	40
9) ظهور الاحزاب	10	100	—	—	10

وكانت هناك خمس مشكلات نسائية أساسا هي:

1) تعدد الزوجات: تعدد الزوجات وضع يشكل خطرا على النساء أساسا. فالزوجة الثانية تمثل كابوسا للمرأة الخليجية العربية بوجه عام نظرا لان نظام الزواج يسمح بتعدد الزوجات، ولأن الصحوه الاسلامية الجديدة تؤيده وتشجعه، ولأن الدخل المرتفع يجعله أمرا ممكنا. ولهذا السبب نجد أن 86,8٪ من الذين قالوا ان تعدد الزوجات مشكلة اجتماعية كن من النساء. ولا يشكل تعدد الزوجات خطرا على الرجال بالطبع، ولكن 13,2٪ من الذين أشاروا الى سلبية تعدد الزوجات كانوا من الرجال. وربما رأى هؤلاء أن تعدد الزوجات مشكلة لاسباب أخلاقية وقيمية أو لأنه يمس أمهاتهم أو اخواتهم.

2) العنوسة: يشكل هذا الوضع خطرا يتهدد النساء في الخليج العربي أكثر مما يتهدد الرجال نظرا لتوفر «سوق الزواج» التقليدي بالنسبة لهم والذي يستطيعون اللجوء إليه في أية مرحلة من عمرهم. ولقد جاءت 86,4٪ من الاستجابات حول سلبية هذا الوضع من النساء مقابل 13,6٪ من الرجال.

3) عزوف الشباب عن الزواج: هذا وضع اشتكت منه بعض النساء اللواتي شملهن البحث لأنه يمسهن مباشرة، بينما لم تصدر أية شكوى من جانب الرجال حول هذا الوضع. ويبدو أن الرجال لا يشعرون بوجود مشكلة كهذه اطلاقا، بينما تتصور بعض النساء أن هناك عزوفا من الشباب عن الزواج.

4) زواج الكويتي بأجنبية: يبدو أن هذا الوضع أساسا مشكلة نسائية نظرا لان زواج بعض الشباب الكويتي من أجنبيات (غير كويتيات) سلوك يتهدد فرصة زواج المرأة الكويتية التي لا يزال مجتمعها يعارض الى حد كبير زواجها بغير الكويتي. ولذا جاءت 91٪ من الاستجابات حول سلبية هذا الوضع من نساء. أما الرجال الذين رأوا في هذا السلوك مشكلة اجتماعية فكانوا ثمانية فقط (9٪ من الاستجابات حول هذه المشكلة). ولقد أبدى أربعة منهم انزعاجهم من زواج الشاب الكويتي بأجنبية متوافقين بذلك مع نظرة النساء. ولكن الطريف أن الرجال الاربعة الآخرين أظهروا أن هناك بعدا آخرا لمسألة الزواج بغير كويتي بدأ يظهر، إذا أبدوا انزعاجهم من زواج الكويتية بغير الكويتي. ولقد أتت هذه الاجابات من أربعة رجال من عينة عام 1986. وهكذا نلمس أن مشكلة زواج الكويتي بأجنبية والذي هو وضع يتهدد النساء الكويتيات يمكن أن يتحول الى وضع عام يزعج النساء والرجال على حد سواء اذا تنامت ظاهرة زواج الكويتية بغير كويتي.

5) وضع المرأة: المقصود بهذه المشكلة تدني وضع المرأة في المجتمع ونظرة المجتمع لها وعلاقتها بالرجل. ومن المنطقي أن تشعر المرأة بهذه المشكلة أكثر مما يفعل الرجل لانها

هي التي تعاني من وضعها الاجتماعي في الوقت الذي قد يرى الرجل فيه هذا الوضع عادلا و «طبيعيا». ولقد جاءت 87,5٪ من الاستجابات حول هذه المشكلة من نساء مقابل 12,5٪ من رجال ربما يكونون قد تأثروا بالادبيات المطروحة حول تحرر المرأة أو ربما يكون بعضهم قد لمس أوضاعا ظالمة بالنسبة للمرأة. ويبدو من توزع الاجابات أن وضع المرأة في المجتمع الكويتي لا يزال مشكلة نسائية؛ أي أنه مشكلة بنظر النساء أساسا.

وأما المشكلات «الرجالية» أساسا فتنحصر في أربع:

1) مشكلة السكن: تتعلق هذه المشكلة بتوفير سكن خاص للكويتيين. ويشكو بعض أفراد العينة من طول مدة الانتظار للحصول على المسكن الخاص والتي قد تستغرق عشر سنوات. وبما أن نظام الزواج الكويتي يلقي بمسؤولية تأمين المسكن للزوجة على الرجل فمن المتوقع أن يشكل هذا الوضع هما بالنسبة للرجال اكثر منه للنساء. ولقد جاءت 83,5٪ من الاستجابات حول هذه المشكلة من رجال مقابل 16,5٪ من نساء.

2) قضاء وقت الفراغ: تتعلق هذه المسألة بوجود وقت فراغ كبير لدى الجيل الشاب في الكويت يقابله عدم توفر أنشطة ومجالات كافية لشغله. ومن المفترض أن تقع المعاناة من الفراغ غير المشغول على الرجال والنساء معا. ولكن يبدو أن تنشئة الفتيات وعالمهن الخاص يجعل وقع هذا الامر عليهن أقل كثيرا مما هو على الشبان. ولذا جاء التذمر من وقت الفراغ الممل أساسا من الرجال حيث بدرت عنهم 89,6٪ من الاستجابات مقابل 10,4 من الاستجابات الصادرة عن نساء.

3) ظهور الاحزاب: ظهور الاحزاب أو بالاحرى ظهور التكتلات الحزبية ظاهرة تمس المجتمع الكويتي والمجتمع الطلابي عموما. ولكن بما أن العمل السياسي لا يزال مقصورا الى حد كبير على الرجل في المجتمع الكويتي فلقد جاءت الشكوى من هذا الوضع من الرجال فقط. ويبدو أن الذين لم يذكروا ظهور الاحزاب ضمن المشكلات الاجتماعية، وهم يشكلون الاغلبية المطلقة للعينة، لا يعتبرونها ظاهرة سلبية أو ليس لديهم موقف منها. وعلى أي حال فان ظاهرة ظهور الاحزاب ليست مشكلة حتى بالمقياس الذاتي لافراد العينة (10 استجابات فقط). ولكن الافراد القلائل الذين أشاروا اليها كانوا من الرجال.

4) مشكلاة غلاء المهور: يقع المهر في نظام الزواج الاسلامي المطبق في الكويت على الرجل. وكنا نتوقع أن تكون هذه المسألة مشكلة «رجالية» اساساً لان على الرجال تأمين مبلغ كبير من المال كمهر للعروس وهم في بداية حياتهم العملية. ولكن نظرة أعمق من خلال البيانات المتوفرة أظهرت أن غلاء المهور وضع يمس الرجال والنساء معا. فرغم أن تأمين المهر يقع على عاتق الرجل فان عدم تأمينه أو التأخر في تأمينه يمس زوجة

المستقبل كذلك لانه قد يعيق فرصة زواجها مبكرا أو حتى ربما يقلل من هذه الفرصة. ولقد جاءت 59,2٪ من الاستجابات بخصوص هذه المشكلة من رجال مقابل 40,8٪ من نساء. ولقد اشتكت النساء من تشدد الاهل في طلب المهور الكبيرة والتي تؤدي بدورها الى عرقلة زواجهن أو تأجيله. ولقد ظهر من الاجابات ان الضرر يعود على الرجال والنساء من تقاليد ونظام المهور ولهذا السبب دعا الطرفان الى ضرورة معالجة هذا الوضع عن طريق تخفيض قيمة المهور أو جعلها رمزية لكي تسهل عملية الزواج ولا تثقل كاهل الاسرة الجديدة الشابة. ولقد أشارت خمس نساء الى أن اعتراضهن على غلاء المهور لا يرجع الى الجانب المادي فيه وانه بسبب كون المهر يهدر كرامة المرأة ويحيل الزواج الى عملية تجارية بحتة، أي عملية بيع وشراء.

وأخيرا كانت هناك مشكلة عامة ومعايشتها غير مرتبطة بالنوع وهي تأثير الحرب الايرانية ـ العراقية على الكويت والتي تدخل في مجال الاحتكاك وادراك المشكلة. فمن المعروف أن هذه الحرب قد اشتعلت عام 1980. وقد كان لها آثار سياسية واقتصادية على دول الخليج العربي. ولا تبعد جبهة القتال عن الكويت أكثر من مائة كيلومتر. ومن الملفت للنظر ألا يذكر الطلاب هذه الحرب كمشكلة تواجه المجتمع الكويتي حتى عام 1986 وهو العام الذي تمكن فيه الايرانيون من احتلال مدينة الفاو العراقية على الجانب العربي من الخليج وأصبحوا على أبواب حدود الكويت البرية. ورغم هذا التطور الخطير فان (8) طلاب فقط من عينة 1986 قد رأوا في هذا التطور وفي الحرب وتأثيراتها على الكويت مشكلة تواجه المجتمع الكويتي. وهناك تفسيران محتملان لهذه الظاهرة، فاما أن الطلبة لا ينظرون الى الحرب على انها مشكلة اجتماعية أصلا، أو انهم اعتبروا كونها حربا ايرانية ـ عراقية فهي حرب خارجية أو بعيدة لا تمس مجتمع الكويت ولا تعنيه. ويمكن القول أن موقف الطلبة طوال سنوات الدراسة من الحرب ثابت ويتلخص في عدم اعتبارها مشكلة تواجه المجتمع الكويتي. ويبدو أن العدد الضئيل من الطلبة الذين رأوا في الحرب وتأثيراتها على الكويت مشكلة تواجه مجتمعهم لم يروا ذلك الا بعد أن دقت الحرب أبواب الكويت وأصبح الكويتيون بطريقة أو بأخرى على احتكاك مباشر بها خصوصا بعد تصاعد التهديدات الايرانية للكويت اثر احتلال الفاو.

ب) **الاجماع حول المشكلات**: يرى دارسو ومنظرو المشكلات الاجتماعية أنه لا يوجد اجماع حول اشكالية الكثير من الاوضاع والسلوكيات في المجتمع وبالخصوص حول السلوكيات الاخلاقية. ويرجع عدم الاجماع الى التناقض القيمي، أي وجود عدة أنساق من القيم داخل المجتمع الواحد بالرغم من وجود نسق قيمي سائد أو غالب. ولقد وفرت دراستنا من الادلة ما يؤيد هذه الفرضية في حالة المشكلات السلوكية ـ الاخلاقية أو الاخلاقية ـ الدينية. فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود اجماع حول السلوك الديني الذي دعت إليه الصحوة الاسلامية خلال السنوات السبع الاخيرة. فلقد اعتبر 82 طالبا

وطالبة ان الابتعاد عن الدين، يعني عدم توجيه السلوك اليومي طبقا للتعاليم الدينية وعدم أداء الفروض والواجبات الدينية، مشكلة اجتماعية. وفي المقابل رأي (26) طالبا وطالبة أن العودة للدين وانتشار التدين والسلوك الديني ظاهرة سلبية وانه مشكلة بحد ذاته.

وينطبق هذا التفاوت في الادراك أو عدم الاجماع بين الطلبة على مظهر بارز من مظاهر السلوك الديني أو التدين ألا وهو التحجب من قبل النساء. فقد كان الانقسام حول هذه الظاهرة كبيرا حيث رأي 22 طالبا وطالبة أن عدم تحجب كافة الكويتيات مشكلة اجتماعية بينما رأى 18 طالبا وطالبة أن تحجب الكويتيات مشكلة اجتماعية لانه يدل على عقلية متخلفة. كما ينطبق عدم الاجماع على مظهر ثان من مظاهر السلوك الديني ـ الاخلاقي وهو ظاهرة الاختلاط بين الرجال والنساء في الجامعة وفي المجتمع. فلقد ذكر (22) طالبا وطالبة أن الاختلاط وضع اجتماعي سلبي وكريه وغير مقبول ولا بد من منعه، بينما ذكر (20) طالبا وطالبة أن منع الاختلاط ومحاربته في بعض مرافق وكليات جامعة الكويت وفي المجتمع الكويتي وضع منفر ومتخلف وكريه، وطالبوا بالسماح بالاختلاط بين الطلاب والطالبات وبين الرجال والنساء.

جـ) التطابق بين البعدين الذاتي والموضوعي للمشكلات: تقوم احدى الفرضيات الرئيسية في التنظير للمشكلات الاجتماعية على عدم التطابق الدائم بين **البعدين** الذاتي والموضوعي للاوضاع التي تعتبر مشكلات. فليس من الضروري أن يكون وضع اجتماعي ما واسع الانتشار وشديد الضرر لكي يجمع الناس على انه بغيض ومرفوض وبحاجة لمعالجة واصلاح. فقد يكون الواقع الموضوعي محدودا في ضرره وآثاره السلبية ولكن الناس قد يعتبرونه وضعا خطيرا للغاية. كما أن واقعا سلبيا واسع الانتشار قد لايراه الناس على انه مشكلة اجتماعية.

ولقد أيدت نتائج دراستنا هذه الفرضية القائلة بعدم ضرورة وجود تطابق في كل الحالات بين الواقع والادراك في تحديد المشكلة. فلقد أجمع أفراد العينة على اعتبار «العنوسة» رابع أهم مشكلة تواجه المجتمع الكويتي. ولكن حجم وانتشار ظاهرة العنوسة بين الكويتيات لا يعطيها اطلاقا الاهمية المستمدة من نظرة الناس اليها كوضع اجتماعي سلبي. فلو اعتبرنا ان سن العنوسة يبدأ من الخامسة والثلاثين للمرأة غير المتزوجة ورجعنا الى الاحصاءات الكويتية لوجدنا ان عدد النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج.. من الفئة العمرية 35 سنة وأكثر يبلغ 1620 امرأة فقط طبقا للتعداد العام للسكان لعام 1985 (التعداد العام للسكان لعام 1985 الجزء الثالث 481 - 488)). وفي المقابل نجد أن عدد الكويتيات من الفئة العمرية نفسها المتزوجات 43319 والعدد الاجمالي للمتزوجات واللواتي سبق لهن الزواج كالمطلقات والارامل يبلغ 60964 امرأة. وتظهر هذه الاحصاءات أن النسبة الفعلية للعنوسة بين الكويتيات لا تتعدى 2,66٪ وهي نسبة عادية ومماثلة للظاهرة في المجتمعات

الأخرى. وهكذا نجد في هذه الحالة تغلب البعد الذاتي على البعد الموضوعي في تحديد المشكلة.

كما أن مشكلة عزوف الشباب الكويتي عن الزواج لا تجد ما يؤيدها في الواقع الموضوعي. فلو أخذنا عقود الزواج السنوية للذكور الكويتيين ما بين عامي 1983,1967 لوجدنا انها تضاعفت ست مرات تقريب اذ ارتفع عددها من 1074 عقداً الى 6368 عقدا. واذا ادركنا ان عدد الكويتيين قد تضاعف خلال الفترة نفسها من 347000 الى 681000 يتضح لنا أن نسبة عقود الزواج السنوية الى السكان قد ارتفعت. (النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية ,1:1983). واذا نظرنا الى معدلات الزواج الخام والعام نجد أيضا اقبالا متزايدا على الزواج وليس عزوفا عنه. فقد كان معدل الزواج الخام للكويتيين 7,4 عام 1977 وأصبح 9,4 عام 1986. كما أن معدل الزواج العام ارتفع من 14,6 عام 1977 الى 18,2 عام 1986 (المجموعة الاحصائية السنوية لعام 79:1987). ويتكرر الأمر نفسه في حال مشكلة زواج الكويتي بأجنبية (غير كويتية). وتشير الاحصاءات المتوفرة للاعوام - 1986 1982 الى أن معدل زواج الكويتي بغير الكويتية قد تراوح ما بين 12٪ ـ 15٪ فمن مجموع 6259 عقد زواج للكويتيين عام 1982 كانت الزوجة كويتية في حال 5517 منها وغير كويتية في حال 742 منها. ومن مجموع 6676 عقد زواج للكويتيين عام 1986 كانت الزوجة كويتية في حال 5731 منها وغير كويتية في حال 945 منها. (المجموعة الاحصائية السنوية لعام ,86 1987). ولكن يجب التنبه عند قراءة هذه الاحصاءات لان نسبة غير قليلة من الزواج بغير كويتيات تكون زيجة ثانية او زواجا لا يعمر طويلا لان القصد منه المتعة لفترة وليس بناء اسرة مستقرة. ونميل للترجيح بأن النسبة الفعلية لزواج الكويتيين بغير كويتيات لا تتعدى 5٪ ـ 6٪ من مجمل زيجاتهم. ولانعتقد ان هذه النسبة تشكل انحرافا شديدا عن المتوقع في المجتمع الكويتي لان الغالبية العظمى من الكويتيين يتزوجون من كويتيات. وفي المقابل نجد مثلا ان مشكلة عزوف الشباب الكويتي عن العمل اليدوي وعن التعليم المهني تمثل واقعا موضوعيا سلبيا واسع الانتشار وتمس رفاه وامن المجتمع الكويتي، ولكن رغم ذلك لم ترق الى مصاف المشكلة الاجتماعية بنظر الطلبة حيث لم يلتفت اليها سوى 12 طالبا وطالبة 1٪ من افراد العينة.

ويتطابق البعدان الذاتي والموضوعي في حال عدد من المشكلات الاجتماعية مثل الطلاق والادمان وغلاء المهور وتعدد الزوجات والسكن والتفكك الاسري ومشكلة الخدم وحوداث المرور. وسنورد بعض الاحصاءات بالنسبة لمشكلتي الطلاق وحوادث المرور. فنجد في العام 1982 ان الكويتيين قد عقدوا 6259 زواجا واوقعوا 1750 طلاقا، وفي العام 1986 عقدوا 6676 واوقعوا 2098 طلاقا (المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1987, 86). وتظهر احصاءات حوادث المرور معدلات مرتفعة اذ بلغ عددها 23090 حادثا عام 1982 و 24824 حادثا عام 1983 و 22703 حادثا عام 1984 و 21983 حادثا عام 1985. ونتجت عن هذه الحوادث اضرار مادية وبشرية فادحة. (المجموعة الاحصائية السنوية ، 250:1987).

الخلاصة

نخلص من دراستنا هذه الى نوعين من الاستنتاجات : الاول نظري والثاني تطبيقي . وبالنسبة للاستنتاجات النظرية حول المشكلات الاجتماعية تؤيد دراستنا صحة عدة فرضيات ومقولات متداولة في أدبيات علم الاجتماع حول المشكلات الاجتماعية وهي :

1) ان العامل الذاتي أو الادراك الذاتي يشكل جانبا مهما من جوانب تحديد المشكلة الاجتماعية في أي مجتمع . وانه بدون تكون عنصر الادراك لا يمكن لاي وضع اجتماعي ان يتحول الى مشكلة اجتماعية مطروحة على الرأي العام لحشد الطاقات والجهود الجماعية الرسمية والشعبية من اجل حلها .

2) تلعب وسائل الاعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة دورا بارزا في توجيه انظار الجمهور الى اوضاع معينة وهي بذلك تسهم في تكوين الادراك الذاتي للاوضاع غير المرغوبة .

3) ان الاحساس بالمشكلة عبر الاحتكاك المباشر بالوضع الاشكالي يسهم في تكوين الادراك بالنسبة لهذا الوضع ، وكلما بعدت المسافة بين الشخص والمشكلة قل شعوره بها وبحدتها .

4) ان الاجماع حول المشكلات التي يعاني منها مجتمع ما لا يتوفر الا بالنسبة لعدد محدود من المشكلات فما يكون مشكلة بنظر بعض فئات المجتمع وافراده قد لا يكون كذلك بنظر فئات اخرى وافراد اخرين .

5) ان التطابق بين البعدين الذاتي والموضوعي للمشكلة الاجتماعية لا يكون قائما بالضرورة في كل الحالات . وبكلام آخر فان البعد الذاتي يتغلب احيانا كثيرة على البعد الموضوعي في تحديد المشكلة بنظر الناس والمجتمع . فقد لا يكون لمشكلة اجتماعية ما أساس موضوعي ورغم هذا فقد تأتي في قمة المشكلات بنظر الرأي العام ، والعكس صحيح .

وأما بالنسبة للاستنتاجات التطبيقية فلقد أوصلنا بحثنا هذا الى النتائج التالية :

1) يتفاوت طلبة جامعة الكويت تفاوتا كبيرا في ادراكهم لعدد المشكلات التي تواجه مجتمعهم . فالبعض يرى أن مجتمعه لا يواجه سوى عدد محدود من المشكلات الاجتماعية بينما يرى البعض الآخر أن المجتمع الكويتي يواجه عددا كبيرا من المشكلات .

2) يتركز ادراك الغالبية العظمى لطلبة جامعة الكويت على المشكلات الاسرية والمشكلات المرتبطة بها الى حد ما مثل انحراف الشباب ومشكلة «الادمان» . وربما تعكس هذه

الرؤية الطبيعة الاسرية السائدة للمجتمع الكويتي والهزات التي تتعرض لها العلاقات الاسرية في ظل التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية الكبيرة.

3) يركز طلبة جامعة الكويت على المشكلات السلوكية ـ الاخلاقية الناجمة عن انحرافات في سلوك الافراد عن المعايير الاجتماعية السائدة. ويبدو تركيزهم على المشكلات البنيوية والتنموية باهتا إزاء التركيز الاول حتى يبدو وكأنهم لا يشعرون بوجود مشكلات بنيوية تنموية أو على الاقل لا يعيرونها الحد الادنى من اهتمامهم.

4) رغم ان ادراك العديد من المشكلات لا ترتبط بالنوع، الا ان البحث قد اظهر وجود عدة مشكلات تعتمد رؤيتها على النوع لانها تمس احد الجنسين فقط.

المصادر العربية

التير، م. «المشكلات الاجتماعية : تحديد اطار عام». الفكر العربي 13, (19) بيروت، معهد الانماء العربي للعلوم الانسانية : 7 - 25.

وزارة التخطيط

1987 المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1987. الكويت : الادارة المركزية للاحصاء.

1985 التعداد العام للسكان 1985، الجزء الثالث. الكويت : الادارة المركزية للاحصاء : 481 -488.

1983 النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية : الزواج والطلاق 1983. الكويت: الادارة المركزية للاحصاء.

المصادر الاجنبية

Becker, H.S. (Ed.)
1967 Social Problems: A Modern Approach. New York: John Wiley.

Freeman, H.E.
1973 Social Problems: Courses and Controls. New York: Rand McNally College Publishing.

Fuller, R.C. & Myers, R.R.
1941 "The Natural History of a Social Problem." American Sociological Review 6 (June)

Julian, J.
1980 Social Problems. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Kane, J.J.
1962 Social Problems: A Situational Value Approach. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Liazos, A.
1982 People First: An Introduction to Social Problems. Boston: Allyn & Bacon.

McDonagh, E.C. (Ed.)
1969 Social Problems: Persistent Challenge. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Merton, R.K. & Nisbet, R.A. (Eds.)
1961 Contemporary Social Problems. New York: Harcourt, Brace.

Neubeck, K.J.
1979 Social Problems: A Critical Approach. Dallas: Glenview Scott Foresman.

Raab, E.
1973 Major Social Problems. New York: Harper & Row.

Rubington, E. & Weinberg, M.
1971 The Study of Social Problems. New York: Oxford University Press.

Selltiz, C.
1961 Research Methods in Social Relations. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Walsh, M.E. & Furfey, P.H.
1958 Social Problems & Social Action. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

The Role of Perception in Identifying Societal Problems

Bassem Serhan

The aim of this empirical study is firstly to test the validity of Merton's assumption that perception is an integral part of the definition of a societal problem. The second aim is to measure the perception of Kuwaiti university students toward societal problems facing their society during the first half of the eighties. In addition, some correlates of perception are measured. The study was carried out over a period of five years (1981-86), and involved written responses to questions from more than 1000 male and female students. The results revealed that the subjective aspects of the definition of a condition or situation as a societal problem were strongly affirmed. Factors mentioned by Merton as determining perception, such as closeness to a situation, the intensity of the problem, and the extent to which it affected personal interests, were supported by the findings. The study concluded that Kuwaiti university students focus more on family and ethico-behavioural problems than on macro-socioeconomic conditions.